مداخلة مقدمة ضمن فعاليات:

الملتقى العلمي الدولي الأول حول:

الآليات الجديدة لتمويل التنمية الاقتصادية نحو تمويل مستدام للتنمية في الجزائر

المنعقد يومي25 و26 أفريل 2018

جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل

عنوان المداخلة:تجارب تنموية في النمو والتنويع الاقتصادي: أندونيسا نموذجا

المحور الخامس: عرض تجارب دولية في النمو والتنويع الاقتصادي والتنمية المحلية

أ.ادوارد ناشد جرجس،
حمادي عفاف
أ.راشدي فاطمة

تجارب تنموية في النمو والتنويع الاقتصادي: أندونيسا نموذجا

ملخص

مرت كثير من الدول بمراحل عديدة في التنمية، في ظل التنوع الايديولوجي والسياسي والتباين في الثروات الطبيعية، لكنها في الأخير استطاعت اختراق الأسواق العالمية ومنافسة كبرى الدول الصناعية.

حققت بلدان كثيرة تقدما بارزا وتفوقا في إنجازاتها، بتسجيلها تحسن واضح في المؤشرات الاجتماعية والصحة والتعليم ورفع مستويات المعيشة والقدرة الشرائية للفرد مقارنة بغيرها من الدول. وتعتبر أندونيسا من بين أهم الدول التي حققت نجاحا مميزا في سد فجوة التنمية بفضل مقوماتها الطبيعية والبشرية.

الكلمات المفتاحية:تنمية، نموذج، استثمار، باندونغ، صادرات غير نفطية.

Abstract :

Many states have adopted several stages in the development, under the diversity and ideological and political variation in natural resources, in order to successfully penetrate the world's major industrialized countries and competition markets.

Many countries have made significant progress in higher achievements, marking a marked improvement in social indicators, health and education and increasing life and per capita purchasing power levels compared to other countries. Indonesia is among the most important countries that have achieved remarkable success in reducing the development gap through natural and human merits.

Keywords:

Development, Model, investment, Bandung, non-oil exports.

أ.ادوارد ناشد جرجس،
حمادي عفاف
أ.راشدي فاطمة

تجارب تنموية في النمو والتنويع الاقتصادي: أندونيسا نموذجا

مقدمة

يقول الاقتصاديون : "إذا كانت هناك نقطة مضيئة في العالم فستكون من أندونيسيا"، وهذا تزامنا مع ضعف النمو الاقتصادي في الأسواق الناشئة، حيث أصبح هذا البلد مناخا لجذب الاستثمار واستقطاب الشركات العاملة في مختلف القطاعات، مم ساهم في زيادة الثراء والتحضر وتنوع قاعدة المستهلكين ونمو اقتصاده بصفة عامة.

وجاءت هذه الورقة البحثية لتسليط الضوء على أكبر نموذج تنموي ناجح في شرق آسيا لمعرفة هذه التجربة التنموية وسر نجاحها.

الاجراءات المنهجية للدراسة

للإلمام بالموضوع من مختلف جوانبه الأساسية إعتمدنا المنهجية التالية

إشكالية الدراسة

محاولة منا معرفة أهم المقومات التي منحت أندونسيا قوة اقتصادية عظمى في العالم، قمنا بطرح الإشكالية التالية

ما هي أهم العوامل التي جعلت من أندونيسيا تجربة تنموية رائدة في العالم؟

وللاجابة عن هذا التساؤل قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ☑ ما هو مناخ الاستثمار في أندونسيا؟
- ☑ ما هي المقومات الطبيعية والبشرية في هذا البلد؟
- ☑ ما هي العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في تحقيق التنمية ؟

فرضيات الدراسة

- ☑ أبعاد مؤتمر باندونغ كان لها أثر ايجابي في السياسة التنموية في أندونيسيا.
- ☑ تبني نظام حكم ديمقراطي على أسس إسلامية.
- ☑ وفرة العمالة وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية للبلد.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في تناولها لتجربة تنموية ناجحة والتي تعتبر نموذجا في بناء اقتصاد قوي.

أهداف الدراسة

تتحدد أهداف الدراسة من خلال

- ☑ معرفة المقومات الطبيعية والبشرية في أندونسيا.
- ☑ معرفة مناخ الاستثمار في أندونيسيا.
- ☑ سر نجاح أندونيسيا وتخلصها من الفقر.

منهج الدراسة

دراستنا للتجربة التنموية في أندونسيا وأهم العوامل التي جعلت منها نموذجا رائدا في التنمية الاقتصادية يتطلب منا التعريف بهذا البلد ومناخ الاستثمار فيه والتحديات التي يواجهها هذا البلد، يقودنا إلى استخدام منهج تحليلي وصفي.

1.أندونيسيالمحة تاريخية واقتصادية

عانى الاقتصاد الأندونيسي من تقلبات شديدة خلال فترة معينة من مراحل نموه، وانتقلت أندونيسيا من دولة فقيرة إلى دولة متوسطة الدخل، وفي كل مرحلة من مراحل نموه أثر ملموس على التنمية الاقتصادية في هذا البلد.

تقع أندونيسيا في جنوب شرق آسيا تحدها من الشمال ماليزيا وغينيا الجديدة وشرقا تيمور الشرقية، وتعد أكبر أرخبيل يجري في العالم إذ تضم 17508 جزيرة بمساحة 1919440 كم^2 يعيش سكانها فيما يقارب 6000 جزيرة فقط.

و تعتبر من بين أكبر الدول ازدحاما في العالم، حيث إجمالي عدد سكانها حوالي 250 مليون نسمة، وتحتل المرتبة الأولى إسلاميا والرابعة عالميا من حيث تعدادها السكاني.(التمثيل رقم 01)

الشكل رقم 01: تطور عدد السكان في أندونيسيا من 2006 إلى 2016

المصدر: WWW.TRADINGECONOMICS.COM./statistics/INDONESIA[1]

تتميز اندونيسيا بكونها من أكثر بلدان العالم تنوعا من حيث الفئات العرقية والثقافات والإيديولوجيات، وصاحب وصول الإسلام إلى الأرخبيل في عام 674 م عن طريق التجار المسلمين والعرب إلى ظهور بعض ملامح الازدهار الاقتصادي.قامت البرتغال باحتلال "مالقا" سنة 1511م، وفي هذه الفترة قامت الثروات ضد البرتغاليين واستعان الأندونيسيون ضد البرتغال واسبانيا بهولندا.

وصل الأسطول الهولندي إلى سموطرة وجاوة سنة 1596 وقاتلو البرتغاليين، وبعد خروج البرتغال، وقعت أندونيسيا في أيدي الاحتلال الهولندي عام 1799 ودام هذا الاحتلال لقرن ونصف، وظلت تعرف أندونيسيا باسم جزر الهند الشرقية. استنزفت ثرواتها طوال فترة الاستعمار وعرقل الاضطراب الأمني والثورات القائمة سيرورة التنمية الاقتصادية.

ومن الاحتلال الهولندي إلى الاحتلال الياباني، استمر استنزاف ثروات البلاد والتي لم يتحقق لها الاستقلال إلا بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، في 17 أوت 1945 وفي هذا التاريخ تم إعلان قيام حكومة أندونيسية برئاسة أحمد سوكارنو.

خلال هذه الفترة، لم تشهد البلاد أي ازدهر اقتصادي وذلك بسبب الممارسات الشيوعية والسياسات التعسفية التي عرفها النظام الحاكم في تلك الفترة.

في ثورة سبتمبر 1965، والتي قام بها الحزب الشيوعي بمساعدة سوكارنو، تدخل الجيش للقضاء عليها وكانت تلك بداية تدخل الجيش في الشؤون السياسية وبروز سوهارتو والذي كان وزيرا للدفاع آنذاك، بعد إجباره لسوكارنو للتنازل عن السلطة، استطاع سوهارتو والذي تولى الحكم سنة 1968م، وقام بتشكيل مناخ سياسي واقتصادي ذي سند عسكري مختلف تماما عن سابقه.

قام سوهارتو بتطوير برنامج اقتصادي كبير، وحققت أندونيسيا خلاله ازدهارا اقتصاديا كبيرا، وأصبحت على إثره من إحدى النمور الآسيوية، واقتربت من قائمة الدول الصناعية الكبرى، ولكن بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العنيفة التي عصفت بأندونيسيا وبدول الشرق الآسيوي عام 1997م، وجهت انتقادات كثيرة إلى سوهارتو ومنها اتهامه بالفساد ونهب الثروات، حيث قدرت ثروته ما يقارب 80 مليار دولار، وكان شريكا أو مالكا لأكثر من 80 شركة عملاقة.

ومع اقتراب البلاد من حافة الانهيار السياسي والإفلاس الاقتصادي، طلبت أمريكا من سوهارتو التنازل عن الحكم، وقدم استقالته في 21 ماي 1998م، وبعدها توجهت أندونيسيا نحو إقامة حكم ديمقراطي نيابي، فقد قام "يوسف حبيبي" بتخفيف القيود عن الأحزاب السياسية والصحافة.

عقب ذلك، نالت تيمور الشرقية استقلالها بعد الاستفتاء على تقرير المصير، وتم إصدار قانون الحكم الذاتي وأعطيت الدولة من خلاله صلاحيات واسعة، كما مكنها من الحصول على حصة تتراوح بين 15% و30% من مواردها الذاتية الخاصة بالنفط والغاز، و 80% من عائدات الأسماك والغابات والمعادن، وتشكل بعدها نظاما جديدا برئاسة "عبد الرحمن الواحد"بدعم من الولايات المتحدة. لكن هذه الفترة عرفت فسادا كبيرا وتوالى سقوط الحكام واحدا تلو الآخر ثم جاء "سوسيلو بامبانقيوديونو" إلى الرئاسة، ومنذ توليه الحكم استهدف خلق اقتصاد أكثر كفاءة من خلال فتح الأسواق وتحرير التجارة وحماية حقوق الملكية الفكرية

وتعزيز الأنظمة والقوانين ورفع مستوى الشفافية وتحسين المناخ الاستثماري وتشجيع المنافسة.

2.أندونيسيا في فكر مالك بن نبي[2]

خلد مالك بن نبي عاصمة أندونيسيا في وقت كان كثير من العرب والمسلمين يواجهون وجود هذا البلد في الخريطة الجغرافية، إنه أخلدها في المخيال العربي عندما وضعها معلما يحدد جغرافية العالم المتخلف آنذاك والذي تشمل مساحته نصف الكرة الجنوبي أطلق عليه: محور طنجة–جاكرتا.

محور جاكرتا هو إطار جديد لإحداث التغيير وإيجاد مكان في هذا العالم الذي تتحكم مقاليده القوى العظمى بغض النظر عن اختلافاتها الإيديولوجية، والتي تقع كلها في الجزء الشمالي من الكرة الأرضية، حدد مالك بن نبي ثقافيا بالدرجة الأولى وليس سياسيا أو اقتصاديا أو ايديولوجيا كما كان رائجا في تلك المرحلة التاريخية المعروفة بفترة الحرب الباردة، والتي تتسم بالصراع الايديولوجي بين الشيوعية والرأسمالية.

2.أ.مؤتمر باندونغ

حضر أشغال هذا المؤتمر الدولي الذي احتضنته مدينة باندونغ في شهر أفريل 1955، 29 دولة، وعدد من الحركات التحررية، منها جبهة التحرير الوطني، تمثل القارتين إفريقيا وآسيا لدراسة مصير الشعوب الإفريقية الآسيوية وخاصة المستعمرة منها.

وشكل هذا المؤتمر حدثا بارزا في تاريخ الإنسانية في القرن 20م، منعرجا حاسما في سجل العلاقات الدولية، ذلك أن دخول الشعوب الأفروآسيوية على المسرح قد أعاد الازدواج الجغرافي السياسي بطريقة

معينة، ولكن في نفس الوقت أتت هذه الشعوب معها بمبدأ تركيب للعالم، وبإمكانيات تعايش جديدة يحمل بوضوح طابع عبقريتها، أي الشروط الأخلاقية لحضارة لا تكون تعبيرا عن القوة أو الصناعة.

علق بن نبي آمالا كثيرة، وخصص له كتابا كاملا سماه "فكرة الأفريقية الآسيوية في ضوء مؤتمر باندونغ"، حيث رأى مالك بن نبي أن هذا المؤتمر انطلق انطلاقة سليمة حين جمع بين بعض المشاكل العضوية التي تخص الشعوب الأفروآسيوية، وحين عالج اتجاه هذه الشعوب قد أنشأ في الواقع رأس المال الأول للحضارة.

يتكون رأس المال هذا من العناصر الثلاثة التي ذكرها بن نبي سنوات من قبل في كتابه " شروط النهضة: الإنسان، التراب والوقت"، حدد له طرق استثماره لتغيير ظروف البقاء لدى الشعوب الأفروآسيوية بعد أن

أضاف إليه العامل الأخلاقي الذي يحكم تماسك هذه العناصر الثلاثة.

2.ب.مركز ثقل جديد

يرى مالك بن نبي أن مركز الثقل في العالم الإسلامي سينتقل من البحر المتوسط أي العالم العربي إلى آسيا، ويتجه نحو جاكرتا التي جمعت بين فعالية الإسلام والصوفية والبوذية، وقال مالك بن نبي أن هذا التحول الآسيوي: " لقد انتهى تركز العالم على شواطئ البحر المتوسط وأصبح العالم الإسلامي يخضع لجاذبية جاكرتا، كما يخضع لجاذبية القاهرة أو دمشق وهذا الانتقال إلى مرحلة آسيوية، لابد أن يحدث نتائج نفسية وثقافية وأخلاقية واجتماعية وسياسية، سيكون لها أن تتحكم في حركته ومستقبله، بل في تشكيل الإدارة الجماعية لهذا العالم أولا وقبل كل شيء".

3.مناخ الاستثمار

بفضل عائدات الثروة النفطية المكتشفة حديثا، جمعت أندونيسيا بين التصنيع بهدف إحلال الواردات والتركيز على التنمية الزراعية والريفية.وأدت استراتيجية النمو المتوازن هذه إلى زيادة الطلب على القوى العاملة، وإلى الحد من البطالة وزيادة الأجور الحقيقية.

في منتصف الثمانينات، عندما بدأت عائدات النفط تتراجع، تحولت أندونيسيا من إحلال الواردات إلى التصنيع الموجه إلى الخارج، جاذبة القوى العاملة الفائضة من الزراعة للعمل في الصناعة لقاء أجور أفضل.

في فترة التسعينات ولتجنب التكاليف المرتبطة بأوجه الحماية، أسست أندونيسيا وبعض بلدان شرق آسيا مناطق تجهيز للصادرات ومخازن إبداع وأنظمة استرداد الرسوم الجمركية، وهذه جميعها تتطلب جهازا إداريا على الكفاءة. وعندما شعرت بلدان أنها تفتقر إلى هذه القدرة، لجأت إلى نهج غير تقليدية، فلفترة معينة خصخصتأندونيسيا حتى الإدارة الجمركية وبعد إن جازت الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، أصبحت أندونيسيا في موقع بارز من حيث الإدارة الفعالة للصادرات من السلع.

برزت أندونيسيا في هذه الفترة، بالقدرة على تحقيق نمو تميز بكثافة فرص العمل، وقد ازدادت الأجور الحقيقة لعقدين من الزمن من قبل الأزمة بمعدل سنوي بلغ 5%، وبين عامي 1990 و 1996 ازداد التشغيل في القطاعات غير الزراعية النظامية وحدها من 28.1% إلى 37.9%من مجموع القوى العاملة، وانخفضت حصة القوى العاملة في الزراعة من 55.1% إلى 43.5%، وفي مرحلة ما بعد الأزمة تبددت بعض مكاسب التنمية بقيت الزيادة التناسبية في الفقر عند المستوى الأدنى بين العمال الزراعيين. (التمثيل رقم 02)

الشكل رقم 02: تطور الصادرات في أندونيسيا

المصدر: WWW.TRADINGECONOMICS.COM./statistics/INDONESIA

3.أ.الاستثمارات السعودية:

شهدت أندونسيا استقطاب عاملة كثيفة في السنوات الأخيرة، وكان للسعودية نصيبا معتبرا من حجم الاستثمارات في المنطقة حيث، أكد القنصل العام الإندونيسي في جدة غاتوت عبد الله منصور بأن قيمة الاستثمارات السعودية في اندونيسيا بلغت 28 مليار دولار و المؤشرات الحالية تتوقع نموها في ظل نمو الاستثمارات الخارجية بشكل عام في اندونيسيا خلال الفترة من يناير – مايو من العام الجاري والتي بلغت قيمتها 9.79 مليارات دولار مقارنة 3.70 مليارات دولار خلال العام الماضي أي أنها ارتفعت بنسبة %.164

دعا القنصل رجال الأعمال السعوديين لحضور فعاليات المعرض التجاري الإندونيسي الثالث والعشرين الذي سيعرض أحدث منتجات بلاده المخصصة للتصدير في الزراعة والتعدين والصناعة والأعمال اليدوية خلال الفترة من 21 إلى 25 أكتوبر المقبل بالعاصمة جاكرتا، مطالبا الراغبين في حضور المعرض ملء الاستمارات التي وفرتها قنصلية إندونيسيا في جدة لتسهيل مهمتهم وترتيب إجراءات استقبالهم واصفا العلاقات بين بلاده والمملكة بأنها جيدة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية[3].

أشار القنصل العام الإندونيسي في جدة غاتوت عبد الله منصور إلى تعدد فرص الاستثمار المتاحة في اندونيسيا مع توفير التسهيلات والحوافز المتنافسة والمناخ الاستثماري المناسب معربا عن اعتقاده بأن زيادة قيمة الاستثمارات السعودية في اندونيسيا أمر متوقع مستقبلا موضحا بأن العلاقات الاقتصادية بين البلدين شهدت نموا مضطردا لاسيما بعد عقد العديد من اجتماعات اللجنة السعودية الاندونيسية المشتركة وكان آخرها اجتماع الدورة الثامنة للجنة في الرياض في30–31 أغسطس الماضي والتي كان من بين توصياتها التأكيد على زيادة التبادل التجاري والاستثماري بين البلدين والاستفادة من إمكانيات وخبرات كل منهما.

كما أشار القنصل إلىأن هناك شركة سعودية تسعى إلى استثمار ما يقارب 4.3 مليار دولار في المجال الزراعي، والاستفادة من مساحة قدرها 500 ألف هكتار من الأراضي الزراعية، لزراعة المحاصيل الزراعية منها الذرة الصفراء وفول الصويا.

قال: إن حجم الصادرات السعودية إلى الجمهورية الاندونيسية وصل في 2007م إلى 3.3 مليارات دولار أمريكي بينما حجم وارداتها من اندونيسيا وصلت إلى 944 مليون دولار أمريكي، فائض لطرف السعودية قدره 2.3 مليار دولار أمريكي. ترجع سبب ذلك العجز إلى أن اندونيسيا تستورد مواد الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي والفحم. هذا الرقم يشكل ما نسبته 66 في المائة من حجم الصادرات إلى اندونيسيا. اما الواردات

السعودية من اندونيسيا فمن أهمها الاخشاب ومنتجاته والنسيج والملابس والمطاط والورق ومنتجاتها والأثاث وما إلى ذلك.

أكد أن عدد السياح العرب الوافدين إلى اندونيسيا وصل عام 2007 إلى 45.735 بينهم 80 % من السعوديين علما أن عدد السياح السعوديين من يناير إلى مايو العام الحالي بلغ 11.891 أي ارتفع بنسبة 63.03 %، ومن المتوقع أن يرتفع عددهم إلى 80.000 سائح هذا العام. من جهة أخرى بلغت قيمة الاستثمارات الاندونيسية في المملكة حوالي 10 ملايين ريال في مجال الطاقة الكهربائية.

شهد التبادل التجاري خلال عامي 2003 و2008 نموا بمعدل 23,8%، حيث إن إجمالي التعاون التجاري عام 2006 بلغ 4,1 بلايين دولار، وفي عام 2007 بلغ هذا التبادل 4,3 بلايين دولار بزيادة 6,4 %.

3.ب.العلاقات الاقتصادية مع الدول الأوروبية:

تعتبر إندونيسيا أكبر إقتصاد في منطقة جنوب شرق آسيا شريك مهم للإتحاد الأوروبي في مجالي التجارة والإستثمار، بحيث امتازت إندونيسيا بمعاملة تفضيلية من طرف الإتحاد الأوروبي.

كما تعتبر ثاني أكبر دولة مستفيدة من التنمية وتتلقى المساعدات الأوروبية في آسيا بعد أفغانستان، والمخصصة طيلة الفترة من 2007 إلى 2014، بحيث وقعت المفوضية الأوروبية في حضور رئيسها ورئيس دولة إندونيسيا على مذكرة تفاهم بحيث استفادت طيلة الفترة من 2007-2010 على صفقة بـ248 مليون يوروعلى شكل مساعدات، وقد حققت نفقات التجارة الأوروبية في إندونيسيا زيادة حجم سنوي متوسط النمو ب 6 % بين 2004 و 2008، بحيث سجل نحو 20 مليار يورو سنة 2006 على تدفقات التجارة المتبادلة، وفي سنة 2009 انخفض حجم التجارة إلى 17 مليار يورو بسبب تباطؤ الطلب في الإتحاد الأوروبي.

أما إندونيسيا فحققت فائضا في صادراتها التجارية مع الإتحاد الأوروبي بحوالي 7 مليارات يورو خلال سنة 2006، كما بلغت قيمة الصادرات الإندونيسية إلى الإتحاد الأوروبي 12 مليار يورو سنة 2009. كما أن نسبة واردات أوروبا من المنتجات الإندونيسية قاربت الثلث سنة 2009 مكونة من القطاعات الزراعية والزيوت النباتية وزيت النخيل والمنسوجات، بالإضافة إلى استيراد الغاز الإندونيسي كأكبر مستورد بحوالي20 مليار**يورو**سنويا وذلك حتى سنة 2010. أما واردات إندونيسيا من أوروبا فهي

أساسا من الآلات ومعدات النقل التي تمثل حوالي 50 % من إجمالي الواردات، أما المواد الكيميائية المختلفة المصنعة فهي بنسبة 12%[4].

كما أن الإستثمار الأجنبي في إندونيسيا بلغ حجم 700 شركة أوروبية مستثمرة في قطاعات التعدين وللنفط والغاز والقطاع المصرفي، وجنت إندونيسيا سنة 2009 :2 مليار دولار منها .وتم التوقيع في 9 نوفمبر 2009 على اتفاقية شراكة ثنائية شاملة سميت اتفاقية تعاون الشراكة في مجالات البيئة، التعليم، الطاقة، العلوم، السياحة والثقافة.

4.تحسن الصادرات غير النفطية:

إن فائض الميزان التجاري فى شهر فبراير 2014 بلغت قدرها 785.3 USD مليون . إن تحسن أداء الصادرات غير النفطية ساهمت إلى حد كبير في زيادة فوائض الحساب الجاري في شهر فبراير عام 2014. المؤشرات تدل على مساهمة التجارة غير النفطية خلال شهر فبراير عام 2014 بفائض بلغ حجمها إلى 1,582.7 مليون دولار، بزيادة قدرها 161.6 %عن الشهر السابق و بنسبة 103.5 %عن نفس الشهر من العام الماضي .

قال وزير التجارة جمهورية اندونيسيا محمد لطفى في مؤتمر صحافي فى يوم الأربعاء تاريخ 2 ابريل 2014 في مكتب وزارة التجارة إن نتيجة الميزانية للتجارية غير النفطية يمكن أن نفخر به وسط مخاوف بشأن تباطؤ الاقتصادي الصينى.إن الناتج المحلي الإجمالي للصين نما بنسبة 7.7 % في عام 2013، وهو أبطأ من سنة 2012، الذي نما بنسبة 7.8% . وفي الوقت نفسه، إن مؤشر الاقتصادالصينفي الربع الأول من عام 2014، يقدر الناتج المحلي الإجمالي للصين سيكون فقط فيمستوى 7.5 %.[5]، وأوضح وزيرالتجارة أن الصادرات غير النفطية لجمهورية اندونيسيا إلى الصين خلال الفترة جانفي إلىفيفري 2014 ارتفعت بنسبة 3.2 % ، والصادرات اندونيسيا لدولأخرى، خاصة الى جنوب أفريقيا ودولة الإمارات العربية المتحدة ، ونيجيريا بنغلاديش، والتي ارتفعت بنسبة 165.1 ٪، 80%، 74.4 %، 23,8% على التوالي.

مؤشر آخر على تحسن أداء الصادرات في نفس الفترة، ارتفاع كبير في صادرات المنتجات الصناعية ، لاسيما تلك المنتجات ذات القيمة المضافة العالية مثل المجوهرات و الأحجار الكريمة ، بزيادة قدرة 106.2 % (مقارنة بالعام الماضي) ؛ منتجات الحديد والصلب (21.7 %) ،المنتجات الكيميائية (18.1 %) ، والآلات والأجهزة الميكانيكية (14 %) ، والورق (6.4 %) .

إن إجمالي الواردات في شهر جانفي و فيفري 2014 بلغت قيمتها 28،701.5 مليون دولار أمريكي بانخفاض قدره 6.7 %. إن هذا الانخفاض هو من آثارانخفاض في الواردات من النفط بنسبة 7.9 % والواردات غير النفطية بنسبة 6.3 %.

في القطاع النفطى، إن الواردات من النفط والمشتقات النفطية شهدت انخفاضا كبيرا بنسبة 14.6 %. وفي الوقت نفسه، انخفضت الواردات من القطاع الاستهلاكية والمشتقات غير النفطية. مم ساهمفي رفع الفائض التجاري للتجارة الخارجية لاندونيسيا.

خلال شهر فبراير عام 2014، انخفضت واردات النفط بنسبة 2.6 % بالمقارنة عن شهر يناير 2014 أو انخفضت بنسبة 5.1 % عن الشهر نفسه من السنة السابقة. وفي الوقت نفسه، انخفضت الواردات غير النفطية بنسبة قدره 9.1 % بالمقارنة عن شهر يناير 2014 أو انخفضت بنسبة 11.5 % عن الشهر نفسه في العام الماضي. وهذه الواردات ما زالت تهيمن الواردات من المواد الخام تصل نسبته 76.1 % و السلع الأساسية البالغ نسبته 17.3 % .

إن واردات من المواد الخام انخفضت بنسبة 7.6 %ليصل إلى 21848.7 مليون دولار أمريكي. وفي الوقت نفسه، بلغت قيمة الواردات من السلع الأساسية 4،968.4 مليون دولار، بانخفاض قدره 4.1% ؛ و انخفضت الواردات من السلع الاستهلاكية بنسبة 2.2 % .

بصورة إجمالية كان الفائض الكلي في الميزان التجارة في شهر يناير وفبراير عام 2014، تصل الى 341,4 مليون دولار تتألف من فائض الميزان التجاري من التجارة غير النفطية قيمتها 2187.6 مليون دولار أمريكي والعجز في الميزانية التجارية النفطية بلغت قيمتها 1846.2 مليون دولار.

5.من الفقر إلى رابع قوة اقتصادية في آسيا:

تحول الاقتصاد الاندونيسي من اقتصاد زراعي خلال ستينيات القرن العشرين إلى اقتصاد صناعي خدماتي في بداية التسعينيات، ومنذ بداية هذا القرن جعل منها رابع أكبر اقتصاد في آسيا بعد الصين واليابان وكوريا الجنوبية.

رشح معهد ماكينزي العالمي إندونيسيا لتكون صاحبة سابع أكبر اقتصاد في العالم بدلا من بريطانيا بحلول العام 2030 مشترطا لتحقيق ذلك رفع جاكرتا معدل النمو الاقتصادي مستفيدة من الطبقة المستهلكة التي تنمو بوتيرة متسارعة، وأوضح المعهد أن ارتفاع نسبة الشبان بين سكان إندونيسيا

واستمرار التوسع الحضري ونمو مستويات دخل الطبقة المتوسطة يجعل آفاق النمو مواتية.وبحلول 2030 تشير التقديرات إلى أن إندونيسيا ستضيف 90 مليون مستهلك جديد إلى اقتصادها وسيبلغ حجم قطاع الخدمات 1.1 تريليون دولار.[6]

لكن المعهد قال إن تحقيق هذا النمو يتطلب من إندونيسيا التخلص من إجراءات الحماية والإجراءات التنظيمية المفرطة وضعف البنية التحتية للنقل.

حافظت إندونيسيا على نمو الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من مستوى 5% سنويا، لكن عليها أن تسجل نموا بنسبة 6% سنويا لتحقيق الهدف الذي يقول التقرير إنه ممكن التحقق، وتعتبر اليوم سادس عشر اقتصاد في العالم.[7](شكل رقم 03)

الشكل رقم 03: تطور إجمالي الناتج بقيمة الدولار الأمريكي

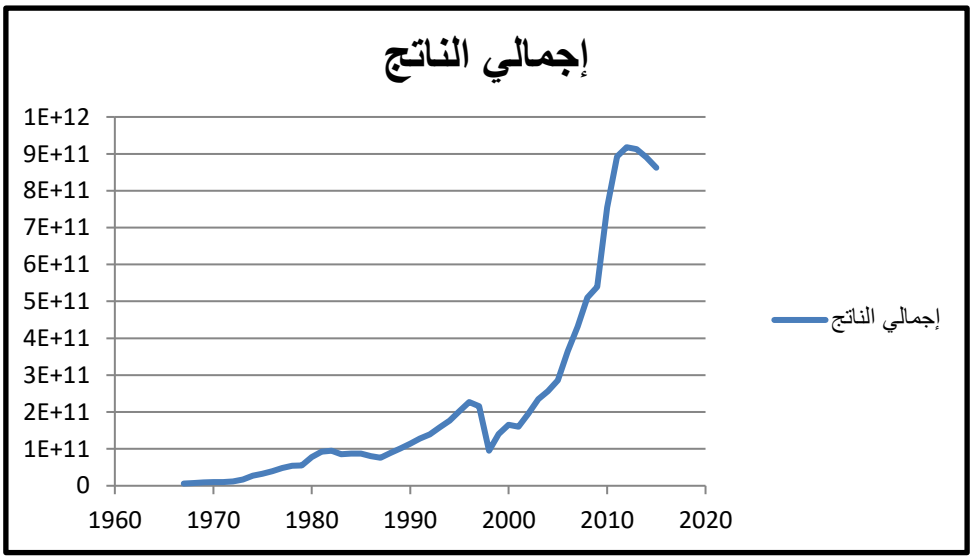

المصدر: من إعداد الباحثينبالإعتماد على معطياتالبنك الدولي

6.مقومات نجاح التجربة التنموية في أندونسيا:

هناك عدة عوامل كان لها تأثير في نجاح التجربة التنموية في أندونسيا: عوامل داخلية وأخرى خارجية، ومن بين أهم العوامل الخارجية استفادة أندونيسا من سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وسعيها إلى ربط دول جنوب شرق آسيا بها خلال فترة الحرب الباردة، تحصلت من خلالها على مساعدات وتدفقات مالية أمريكية.وللياابان دور أساسي في تحويل جزء من استثماراتها إلى أندونسيا للاستفادة من الموقع ورخص اليد العاملة مقارنة بدول أخرى.

أما عن العوامل الداخلية، فيمكن تركيزها على رخص العمالة المحلية التي كان لها دور في بناء الاقتصاد والانتاج التصديري برعاية الولايات المتحدة واليابان.

وهذه التجربة التنموية جعلت من هذا البلد نموجا هاما في البناء الاقتصادي المرتبط بالتنمية البشرية المتزايدة، ومن مقومات هذا النجاح:

أ.النمو الاقتصادي المتنامي:

استطاع الاقتصاد الأندونيسي تحقيق أكبر نسبة نمو في الربع الأخير من عام 2010 منذ (06) ست سنوات حيث بلغت 6.9% متخطيا كل توقعات الخبراء وتوقعات المؤسسات الاقتصادية الدولية، وقد اقترن النمو المتزايد بزيادة الصادرات وقوة الاستهلاك وارتفاع الاستثمارات، وسجلت قطاعات المواصلات والاتصالات وقطاع الخدمات معدلات نمو معتبرة في حين سجلت الاستثمارات الأجنبية رقما قياسيا جديدا، حيث بلغت 19 مليار دولار، وتخطى متوسط دخل الفرد حاجز 3000 دولار (شكل رقم 04)، ومجمل هذه المؤشرات تدل على قوة الاقتصاد الأندونيسي في ظل مشكلات اقتصادية كبيرة تعاني منها اقتصاديات كبيرة في العالم.

الشكل رقم 04: نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالأسعار الحالية للدولار الأمريكي

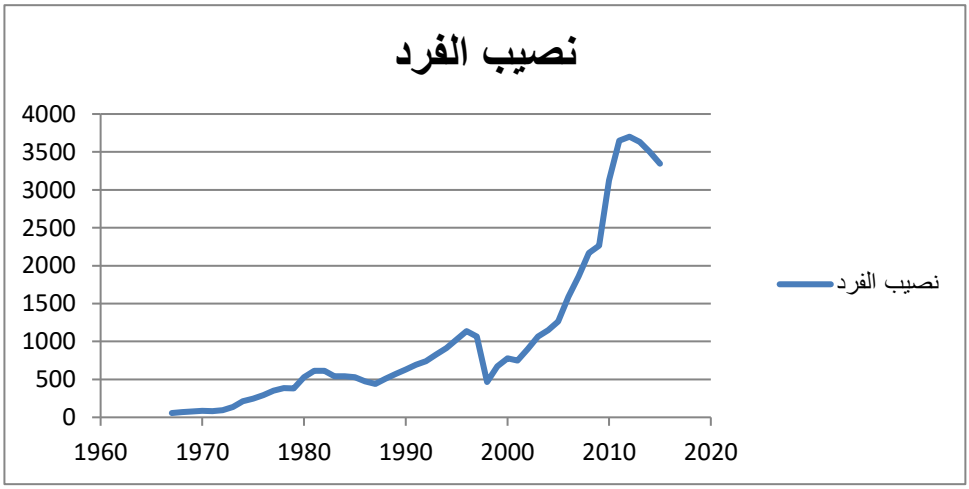

المصدر: من إعداد الباحثينبالاعتماد على معطيات البنك الدولي

ب.النموذج الديمقراطي الإسلامي:

تعد أندونيسيامن بين الدول التي استطاعت أن تبلور نظاما سياسيا معاصرا ربط بين القيم الإسلامية للمجتمع وبين الديمقراطية كنموذج حديث للحكم، حيث يرى الرئيس الأندونيسي ' سوسيلو بامبانغ يودوهوتو' في تصريح أدلى به في اجتماع الجمعية العامة للحركة الدولية الديمقراطية ، الذي انعقد في أفريل 2010 وركز على نقطتين مهمتين في خطابه

- ☑ **الأولى:** أن الديمقراطية يجب أن تكون أداة للتنمية وبدونها لا جدوى من الإصلاح السياسي.
- ☑ **أما الثانية:** فلا تعارض بين الإسلام والديمقراطية بل هناك تكامل بين منظومة حكم تستجيب لحاجات الفرد المسلم، وأكد الرئيس أنه منذ تبني النظام الديمقراطي شهد المجتمع الأندونيسي ارتفاع مؤشرات التنمية البشرية، وهكذا نجد أن أندونيسيا بنت نظام حكم ديمقراطي على قاعدة قيم إسلامية مجتمعية وهذا النموذج أدى إلى استقرار نسبي ساعد في نجاح التجربة التنموية.

جـ.تنمية ذات بعد إنساني:

وجهت أندونيسيا نتائج النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي نحو بناء نموذج للتنمية الإنسانية المجتمعية، فمنذ أزمة 1997 وما رافقها من آثار سلبية توجهت الحكومة الاندونيسية إلى مواجهة الفقر رغم وجود أكثر من 17 ألف جزيرة وعدد سكان كبير نسبيا وملايين القرى، إذ استطاعت محاربة الفقر والحد منه من خلال عمل الحكومة على توجيه النمو الاقتصادي المتزايد والمستدام لخلق فرص عمل والسماح بزيادة الإنفاق العام والرعاية الصحية والتعليم والبنى التحتية، وهذا أدى إلى تراجع معدل الفقر من 16.7% من السكان عام 2004 إلى 14.1% عام 2009، وتبنت أندونيسيا برنامج وطني لتمكين المجتمعات المحلية وهذا أدى إلى انخفاض معدل الفقر إلى 13.3% عام 2010.

خاتمة

رغم التغيرات السياسية والانتقال في الحكم، وارتفاع عدد السكان،وأنها تعتبر أرخبيل، إلا أن أندونيسياستطاعت أن تثبت جدارتها كتجربة تنموية ناجحة ونموذج لاقتصاد غير ريعي، مستفيدة من مقوماتها الطبيعية والبشرية، وخلق مناخ استثمارلاستقطاب الشركات العاملة من مختلف دول العالم، وتشجيع التعليم وزيادة الإنفاق عليه، وخلق فرص عمل للحد من الفقر، والاهتمام بالسياحة كمورد هام للبلد،وتحسين صادراتها غير النفطية، واعتمادها على نظام سياسي ذو أسس إسلامية.

قائمة المراجع

[1]: WWW.TRADINGECONOMICS.COM./statistics/INDONESIA

[2]: مقتبس من قراءات في كتاب مالك بن نبي' فكرة الأفريقية الآسيوية' http://www.binnabi.net، أ.د.مولودعويمر

[3] : http://www.alyaum.com/article/2618115

[4]: تقرير: التجربة التنموية الأندونيسية خلال الفترة 1997-2013، علي عباس عبد الجليل، 28 أوت 2014

[5]: موقع وزارة الخارجية الأندونسيةhttp://indonesianembassy.ae

[6]: http://site.aljazeera.tv/NR/exeres/CF3D8C42-332B-4D2B-939B-5F6556FBF6F4.htm?NRMODE=Unpublished موقع الجزيرة

[7]: http://www.alsabaah.iq/ArticleShow.aspx?ID=99933